العراق في مواجهة العصر الرقمي:

ضرورة الانتقال من التشريعات التقليدية إلى قوانين الذكاء الاصطناعي

د احمد العابدي

مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
Enki Foundation for Studies and Research

يشهد العالم المعاصر تحولات بنيوية عميقة بفعل الثورة التكنولوجية المتسارعة حيث لم يعد الذكاء الاصطناعي والأنظمة الرقمية مجرد أدوات مساندة بل أضحى عنصراً فاعلاً في إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية وفي هذا السياق يبرز التساؤل حول مدى قدرة المنظومة التشريعية العراقية على مواكبة هذه التحولات، لا سيما وأن أغلب القوانين النافذة قد وُضعت في ظل بيئة تقليدية تقوم على افتراض الفعل البشري المباشر كمصدر وحيد للمسؤولية القانونية.

ويظهر هذا القصور بشكل جلي في مجال الجرائم الإلكترونية إذ لا يزال مشروع قانون الجرائم المعلوماتية معلقاً في أروقة مجلس النواب العراقي دون إقرار نهائي رغم تزايد الحاجة العملية إليه في ظل تنامي الجرائم السيبرانية بمختلف صورها كجرائم الابتزاز الإلكتروني واختراق الأنظمة والاعتداء على البيانات الشخصية إن هذا الفراغ التشريعي لا يقتصر أثره على تعطيل دور القضاء في إنزال العقاب، بل يمتد ليؤسس لحالة من عدم اليقين القانوني تُضعف الثقة بالبيئة الرقمية وتفتح المجال أمام الإفلات من المسؤولية بسبب غياب النصوص الصريحة وإذا كان المشرّع العراقي لم يحسم بعد الإطار القانوني المنظم للفضاء الرقمي التقليدي، فإن التحدي

يزداد تعقيداً مع دخول تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجالات حساسة كالرعاية الصحية، والنقل، والخدمات المالية. إذ تثير هذه التطبيقات إشكاليات قانونية غير مسبوقة، تتعلق بتحديد أساس المسؤولية عن الأضرار الناتجة عن الأنظمة الذكية وهل تقوم هذه المسؤولية على الخطأ التقني أم على أساس المسؤولية الموضوعية أم على توزيعها بين عدة أطراف كالمبرمج، والمستخدم، والمنتج.

كما تطرح هذه التطورات تساؤلات جوهرية بشأن حماية البيانات الشخصية وحدود الخصوصية الرقمية فضلاً عن الجدل الفقهي المتنامي حول إمكانية إضفاء نوع من الشخصية القانونية المحدودة على بعض الأنظمة الذكية وهو اتجاه لا يزال محل نقاش في الفقه المقارن ولم يحظَ بإجماع تشريعي حتى في الأنظمة المتقدمة.

وفي المقابل اتجهت العديد من التجارب المقارنة لاسيما في الاتحاد الأوروبي إلى تبني أطر تنظيمية متقدمة مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) وقانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي (AI Act) والتي تقوم على مبدأ إدارة المخاطر وتنظيم استخدام التقنيات وفق درجات خطورتها بما يحقق التوازن بين الابتكار وحماية الحقوق غير أن هذا التنظيم الأوروبي رغم تقدمه لا يخلو من انتقادات وإشكاليات عملية تثير جدلاً فقهياً وسياسياً واسعاً فعلى الرغم من الطابع الصارم لقانون الذكاء الاصطناعي وما يهدف إليه من حماية الحقوق الأساسية إلا أن هذا النهج قد يُفضي إلى آثار عكسية على مستوى الابتكار والتنافسية داخل الاتحاد الأوروبي.

«إن هذا الفراغ التشريعي لا يقتصر أثره على تعطيل دور القضاء... بل يمتد ليؤسس لحالة من عدم اليقين القانوني تُضعف الثقة بالبيئة الرقمية.»

إذ يرى عدد من الباحثين أن الإفراط في القيود التنظيمية لا سيما فيما يتعلق بالأنظمة عالية المخاطر قد يؤدي إلى إبطاء تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي ودفع الشركات خصوصاً الناشئة منها إلى البحث عن بيئات قانونية أكثر مرونة كما أن كلفة الامتثال المرتفعة بما تتضمنه من متطلبات التوثيق الفني والتدقيق المستمر، تمثل عبئاً قد يحد من قدرة بعض الفاعلين في السوق على الاستمرار والمنافسة.

وفي السياق ذاته ظهرت توجهات داخل الاتحاد الأوروبي تدعو إلى تخفيف بعض القيود التنظيمية كما في مبادرات تبسيط التشريعات الرقمية بهدف تقليل الأعباء البيروقراطية وتعزيز بيئة الأعمال غير أن هذه التوجهات أثارت مخاوف لدى فقهاء القانون لكونها قد تؤدي إلى إضعاف ضمانات حماية البيانات والحقوق الرقمية خاصة مع إمكانية التوسع في استخدام البيانات الشخصية في تدريب أنظمة الذكاء الاصطناعي دون رقابة كافية.

كما لا يمكن إغفال البعد الجيوسياسي في هذا السياق إذ تتعرض السياسات التنظيمية الأوروبية لضغوط خارجية لاسيما من الولايات المتحدة، في ظل سعي الشركات التكنولوجية الكبرى إلى تقليل القيود المفروضة عليها داخل السوق الأوروبية. وهو ما يضع الاتحاد الأوروبي أمام معادلة معقدة بين الحفاظ على ريادته في حماية الحقوق الرقمية، وضمان قدرته التنافسية في الاقتصاد الرقمي العالمي. إلى أن العراق، كبيئة ناشئة، قد يكون عرضة لأن يصبح ساحة تجارب لهذه التقنيات في ظل غياب القانون مما يجعل السيادة الرقمية العراقية على المحك

وعليه، فإن التحدي الحقيقي لا يكمن فقط في وضع قواعد قانونية صارمة بل في تحقيق توازن دقيق بين متطلبات الابتكار وضمانات الحماية بما يمنع تحول التنظيم القانوني

إلى عائق أمام التطور التكنولوجي أو في المقابل ترك المجال مفتوحاً أمام ممارسات قد تهدد العدالة والحقوق الأساسية.

ختاماً لم يعد تطوير التشريع خياراً مؤجلاً، بل أصبح ضرورة تفرضها طبيعة التحول الرقمي ذاته فاستمرار العمل بنصوص قانونية تقليدية في مواجهة تحديات تقنية متقدمة من شأنه أن يوسع دائرة الفراغ القانوني ويقوّض فعالية الحماية القانونية ومن ثم فإن بناء منظومة تشريعية مرنة واستباقية يُعد شرطاً أساسياً لضمان سيادة القانون في العصر الرقمي وحماية المجتمع من المخاطر الناشئة عن الاستخدام غير المنضبط للتكنولوجيا